الكتابة، إذن فالفرق بين الكلام والكتابة ليس فرقاً يعاد به إلى عناصر محايثة للصيغتين بل هو فرق يبدأ خارجهما، أي في مستوى المواقع في الإطار الزماني والمكاني.

أما التصويري فيتعارض مع الخطابي (كتابة، كلام) في مستوى علاقة الأثر بالفضاء التشكيلي، ويعتقد «ليوطار» أن التسجيل على الشريط المغناطيسي يعتبر كتابة، وهذا الاعتقاد يضيء المقابلات الموجودة بين: الدال الصوتي، السطر المكتوب، السطر التشكيلي، بحيث يتم تصنيف السطر المكتوب إلى جوار الكلام ليقابل الاثنان السطر التصويري نفس مقابلة المسموع للمرئي[23].

خلاصة ما تقدم هي أن السطر كلما كان أقل قابلية للتعرف، كان أكثر قابلية لأن يبصر، وبهذه الصيغة، يفلت من مجال الكتابة، ليصنف في مجال «التصويري»... غير أن هذا الاستنتاج يمكننا فقط من فهم العلاقة الموجودة بين التصويري والانتظار والمدة. في مقابل ملازمة الخطي، لسرعة سير العين.

يتساءل ليوطار: «ما هو السطر غير القابل للتعرف؟ هل هو فقط السطر المخالف للأسطر التي تعودنا رؤيتها؟ هل المدة التي يستلزمها تبين الفضاء الصوري هي مجرد هذا الزمن الإضافي الذي يطالب به الشيء الذي لم تسبق مشاهدته حتى يكون قابلاً للرؤية؟..»[24].

بناء على هذه التساؤلات يوضح كيف أن السطر التشكيلي يمكن أن يسقط في إطار الاستعمال اللساني بمجرد أن تمنحه قيمة علامية (Valeur signaletique) إذ أنه في الوقت الذي تمنحه يد الرسام رؤية تشكيلية، بمنحه رسماً تصويرياً خالصاً، تتأسس انطلاقاً من هذا الأخير كتابة[25].

ويمكن القول في الختام: إن القوة التصويرية للسطر تبطىء سير العين وترغم الذهن على التوقف أمام المحسوس، وهذا البطء ناتج عن كون التصويري يلزم الذهن بمبارحة خطاب المعنى حيث لا يتم تلقي الخط لذاته لأنه ليس إلا عنصراً تمييزياً أو دالاً في لوحة الدلالات ـ كما يلزمه بمبارحة شفافية التبليغ ـ أي الطريقة المباشرة لحضور المعنى في السطر، التي اعتادها الفكر الذي دجنته مواضعات اللغة والخطاب ـ إلى جهد بصري غير محدود. يفترض من أجل أن تؤخذ العين بالشكل لذاته.

وهكذا يمكن القول: إن السطر يكون غير قابل للتعرف في الوقت الذي لا يحيل فيه العين على نسق إيحائي يحدد للسطر دلالة محددة، وفي الوقت الذي لا يكون له موقع في نظام

---

(23) المرجع نفسه، ص 217.
(24) المرجع نفسه، ص ص 217 - 218.
(25) المرجع نفسه، ص 218.